

النتيجة إلى أن البنوك المملوكة للقطاع الخاص تعتمد أكثر على القروض مقارنة بالبنوك المملوكة للدولة لتوليد الدخل من الفوائد. أخيرًا، تحتوي البنوك المملوكة للدولة على مستويات أعلى بكثير من الأوراق المالية الحكومية إلى إجمالي الأصول مقارنة بالبنوك المملوكة للقطاع الخاص في كلا الفترتين. يبلغ متوسط هذه النسبة 4.91% بالنسبة للبنوك المملوكة للقطاع الخاص و 10.15% بالنسبة للبنوك المملوكة للدولة في فترة ما قبل الأزمة، ويبلغ المتوسط 7.16% بالنسبة للبنوك المملوكة للقطاع الخاص و 12.66% للبنوك المملوكة للدولة في فترة ما بعد الأزمة. تدعم هذه النتيجة النتائج التي قدمها دينتش (2005) وتشير إلى أن البنوك المملوكة للدولة تلعب دورًا أكثر نشاطًا في تمويل الحكومة نفسها مقارنة بالبنوك المملوكة للقطاع الخاص. وهذا يتناقض مع الرأي القائل بأن البنوك المملوكة للدولة تمول المشاريع الخاصة التي تعزز رفاهية المجتمع ولكنها كبيرة جدًا أو غير مربحة بالنسبة للبنوك المملوكة للقطاع الخاص لتمويلها.

### 3.2 نتائج الانحدار على عوائد التدفق النقدي قبل الضرائب

نظرًا لأن العائد على التدفق النقدي قبل الضرائب هو مقياس رئيسي لأداء البنك، يعرض الجدول 3 تحليلات الانحدار مع عوائد التدفق النقدي قبل الضرائب كمتغير تابع. تشمل المتغيرات التفسيرية متغير ملكية الدولة (Dstate)، والمنتجات التفاعلية لـ Dstate و dummies الوقتية، ومتغير ملكية أجنبية (Dforeign)، وحجم البنك (نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي)، و dummies الوقتية، و dummies الدول، و dummies للدولة-العام. Dstate يتم تعيينه إلى 1 إذا كانت ملكية البنك من الدولة لا تقل عن 20 بالمئة و 0 بخلاف ذلك. بينما Dforeign يعادل 1 إذا كانت ملكية البنك الأجنبية أكبر من صفر و 0 خلافًا لذلك. نقوم بإضافة Dforeign للتحكم في تأثير ملكية الأجانب على أداء البنك. يتم استخدام dummies الوقتية في المتغيرات التفاعلية هي D9396 و D9700 و D9396 و D0104. يعادل 1 إذا كانت الملاحظة من فترة ما قبل الأزمة من 1996-1993 و 0 خلافًا لذلك. بينما D9700 و D0104 هما dummies للحقب ما بعد الأزمة في 1997-2000 و 2001-2004 على التوالي. يتم حذف متغير الوقت للفترة 1989-1992 من المتغيرات التفسيرية لتجنب التعددية الخطية.

إليك الترجمة الكاملة للنص الذي أرسلته:

النتائج تظهر أن في ثلاثة من الأربعة عينات، هناك علاقة سلبية وهامة بين Dstate والعوائد النقدية قبل الضريبة. فقط في عينة الأزمة الشديدة لا يكون هذا المعامل ذا دلالة. هذا يشير إلى أنه بشكل عام، استمرت الفجوة في العوائد النقدية بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة خلال فترة 1993-1996 في التوسع مقارنة مع 1989-1992. كما هو متوقع، تشير هذه النتائج إلى أن البنوك المملوكة للدولة كانت أقل ربحية من البنوك الخاصة قبل أزمة المال الآسيوية.

يظهر جدول 3 أيضًا أن المعامل على حاصل ضرب Dstate و D9700 سالب بشكل كبير في جميع العينات. في حين أن حجم هذا المعامل السالب أكبر بكثير في عينة البلدان التي تشهد تدخل حكومي كبير مقارنةً بالعينة ذات التدخل الحكومي المحدود، فإنه الأكبر في عينة الأزمة الشديدة. هذا يشير إلى أنه في الفترة التي تلت بداية الأزمة الآسيوية مباشرة، تدهورت ربحية البنوك المملوكة للدولة بمعدل أسرع بكثير من البنوك الخاصة في البلدان التي تأثرت أكثر بالأزمة المالية. علاوة على ذلك، خلال أزمة آسيا، اتسعت الفجوة بين البنوك الخاصة والمملوكة للدولة مع زيادة درجة التدخل الحكومي في النظام المصرفي. هذه النتائج تدعم التوقعات لنموذج دورة الحياة للأزمة المصرفية الذي وضعه كين (2000) والذي يفترض أن التحول إلى "البنوك الزومبية" يكون سريعًا بشكل خاص في البنوك المملوكة للدولة.

بالنسبة لفترة ما بعد الأزمة 2001-2004، يُظهر جدول 3 أن المعامل على حاصل ضرب Dstate و D0104 غير ذي دلالة في ثلاث من العينات الأربعة، ويكون إيجابيًا بشكل هام عند مستوى 10% فقط في العينة الكاملة. نقوم باختبار Wald لفحص ما إذا كانت مجموع المعاملات لـ Dstate و Dstate x D0104 تختلف عن الصفر. تشير إحصائيات F من هذا الاختبار إلى أن مجموع المعاملات غير ذي دلالة لجميع العينات الأربعة. وهذا يشير إلى أن البنوك المملوكة للدولة كانت لها عوائد نقدية قبل الضريبة مشابهة لتلك الخاصة بالبنوك الخاصة في الفترة ما بعد الأزمة 2001-2004. التحسن الكبير في ربحية البنوك المملوكة للدولة خلال هذه الفترة يتماشى مع الرأي القائل بأن أزمة آسيا دفعت الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لتحسين أداء المؤسسات المالية المتعثرة، مما ساعد على تحسين سياسات البنوك بشكل كبير. على سبيل المثال، في تايلاند، ساهمت الإصلاحات المالية ما بعد الأزمة في تخفيف القيود على دخول البنوك الأجنبية وتحسين الشفافية في المعلومات المصرفية (أوكودا ورونغسوبون (2006)). في كوريا، قامت الحكومة وصندوق النقد الدولي بتنسيق حزمة إنقاذ بقيمة 57 مليار دولار في ديسمبر 1997 لتنظيف القروض غير العاملة وبدء الإصلاحات لتحسين هيكل الحوكمة للشركات المصرفية (تشوي ولي (2003)).

كما يظهر جدول 3 أن المعاملات الخاصة بـ Dforeign وحجم البنك غير ذات دلالة في جميع العينات الأربعة. وهذا يشير إلى أن حجم البنك وملكية الأجانب لم يكونا عوامل هامة في تفسير أداء العوائد النقدية قبل الضريبة. النتائج هي نفسها بشكل نوعي إذا استبعدنا البنوك التي تملكها الأجانب بنسبة 100%.

بشكل عام، تشير نتائج الانحدار في جدول 3 إلى أن درجة تدخل الحكومة في النظام المصرفي كما يقاس بمؤشر الحرية الاقتصادية في القطاع المصرفي والمالي (EFI) لها دور حاسم في تحديد الفروق في الأداء بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة خلال أزمة آسيا. مقارنةً بالبلدان ذات التدخل الحكومي المحدود في النظام المصرفي، اتسعت الفجوة في العوائد النقدية بين البنوك الخاصة والبنوك المملوكة للدولة بوتيرة أسرع في البلدان ذات التدخل الحكومي الكبير في النظام المصرفي خلال أزمة آسيا. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن البنوك المملوكة للدولة شهدت أكبر انخفاض في أدائها مقارنة بالبنوك الخاصة في الفترة من 1997-2000 في البلدان التي تأثرت أكثر بالأزمة. كما تشير نتائجنا إلى أن الفروق في الأداء بين هذه البنوك لم

تعد هامة في الفترة 2001-2004 لجميع العينات الفرعية لدينا. تدعم هذه النتائج نموذج كين لأزمة مصرفية ناتجة عن التنظيم، الذي يفترض أن تدهور أداء البنوك يكون سريعاً بشكل خاص في البنوك المملوكة للدولة خلال الأزمة المالية الآسيوية، وأن زيادة العولمة في المنافسة في الخدمات المالية تخلق ضغوطاً لتحسين السياسات المصرفية، مما يساعد على تنظيم المؤسسات غير الفعالة.

#### النتائج على مقاييس الأداء الأخرى

لفحص المصادر المحتملة لاختلافات الأداء بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة، استخدمنا مقاييس لملاءة رأس المال للبنوك وجودة الائتمان والكفاءة التشغيلية والسيولة وحيازات الأوراق المالية الحكومية ونمو الأصول كمتغيرات معتمدة في سلسلة من الانحدارات. كانت المتغيرات التفسيرية هي نفس مجموعة المتغيرات التي استخدمناها في جدول 3. يعرض جدول 4 نتائج الانحدار.

على الرغم من أن الانحدارات تشمل متغيرات سنة، ومتغيرات بلد، ومتغيرات سنة-بلد، إلا أن جدول 4 يعرض فقط المعاملات الخاصة بـ  $Dstate$  وحاصل ضرب  $Dstate$  ووقت المتغيرات و  $Dforeign$  وحجم البنك والمقطع العرضي.

النتائج باستخدام نسبة رأس المال الأساسي في جدول 4، اللوحة A، تُظهر أن درجة تدخل الحكومة في النظام المصرفي تلعب دوراً مهماً في الفروق في رأس المال الأساسي بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة. كانت المعاملات على  $Dstate$  سلبية بشكل كبير في العينة ذات التدخل الحكومي الكبير، بينما كانت غير ذات دلالة في العينة ذات التدخل الحكومي المحدود.

الاختبارات التي أجريناها تشير إلى أن البنوك المملوكة للدولة كانت تحتفظ برأس مال أساسي أقل من البنوك الخاصة في البلدان ذات التدخل الحكومي الكبير في النظام المصرفي خلال فترة 1989-1992. بينما كانت البنوك في البلدان ذات التدخل الحكومي المحدود لديها نسب رأس مال أساسي مشابهة.

على الرغم من أن المعاملات على  $D9396 \times Dstate$  في انحدارات رأس المال الأساسي غير ذات دلالة لجميع العينات الفرعية، يشير اختبار Wald إلى أن مجموع المعاملات لـ  $Dstate$  و  $D9396 \times Dstate$  ومجموع المعاملات لـ  $Dstate$  و  $D9700 \times Dstate$  سلبية بشكل كبير لجميع العينات الأربعة. وهذا يشير إلى أن البنوك المملوكة للدولة احتفظت برأس مال أساسي أقل من البنوك الخاصة خلال فترات 1993-1996 و 1997-2000، بغض النظر عن درجة تدخل الحكومة في النظام المصرفي.

ومع ذلك، تشير نتائجنا إلى أن البنوك المملوكة للدولة في البلدان الأكثر تأثرًا بالأزمة شهدت تدهورًا أسرع في رأس مالها الأساسي مقارنة بالبنوك الخاصة.

إليك الترجمة الكاملة للنص الذي أرسلته:

النتائج المتعلقة بالمتغيرات الأخرى المثيرة للاهتمام تظهر في اللوحة A من الجدول 4، حيث أن المعاملات على  $D_{foreign}$  كانت إيجابية بشكل كبير باستثناء عينة الدول ذات التدخل الحكومي المحدود. يشير هذا إلى أن البنوك ذات الملكية الأجنبية كانت عمومًا تحتفظ برأس مال أساسي أكثر مقارنة بالبنوك المحلية البحتة. المعاملات السالبة بشكل كبير على حجم البنك في جميع العينات تشير إلى أن البنوك الأكبر عادةً ما تمتلك نسب رأس مال أساسي أقل. قد يكون هذا بسبب الضمان الحكومي الأقوى الذي تتمتع به المؤسسات الكبيرة.

اللوحة B في الجدول 4 تعرض نتائج الانحدارات باستخدام مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض كمتغير تابع. كان المعامل على  $D_{state}$  إيجابيًا وذو دلالة عند مستوى 10% في عينة الدول ذات التدخل الحكومي الكبير، لكنه غير ذي دلالة في العينات الأخرى. يشير هذا إلى أنه خلال الفترة 1989-1992، كان للبنوك المملوكة للدولة مخصصات أكبر لخسائر القروض مقارنة بالبنوك الخاصة فقط في عينة الدول ذات التدخل الحكومي الكبير. ومع ذلك، تشير اختبارات Wald إلى أن مجموع المعاملات لـ  $D_{state}$  والمنتجات المتقاطعة الخاصة بـ  $D_{state}$  و المتغيرات الزمنية هي في الغالب إيجابية بشكل كبير لجميع العينات، ويكون مجموع المعاملات لـ  $D_{state}$  و  $D_{state} \times D_{0104}$  غير ذي دلالة فقط في عينة التدخل الحكومي المحدود. تشير هذه النتائج إلى أن البنوك المملوكة للدولة كانت عمومًا تمتلك مخصصات أكبر لخسائر القروض مقارنة بالبنوك الخاصة خلال معظم فترة العينة، خاصة في البلدان ذات التدخل الحكومي الكبير في النظام المصرفي. يشير حجم المعاملات إلى أن الفارق في مخصصات خسائر القروض كان كبيرًا بشكل خاص في الفترة ما بعد الأزمة بالنسبة للبلدان التي تأثرت أكثر بالأزمة الآسيوية.

اللوحة C تعرض نتائج الانحدارات باستخدام نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض. بما أن الغالبية العظمى من الملاحظات لهذه المتغيرات مفقودة في الفترة ما قبل الأزمة، قمنا باستبعاد D9396 والمنتج المتقاطع لـ  $D_{state}$  و D9396 لتجنب التعدد الخطي. نجد أن المعاملات على  $D_{state}$  كانت إيجابية بشكل كبير بالنسبة للعينة الكاملة وعينة التدخل الحكومي المحدود. وهكذا، كانت للبنوك المملوكة للدولة نسب أكبر من القروض غير العاملة مقارنة بالبنوك الخاصة في الفترة ما قبل الأزمة بشكل رئيسي في عينة الدول ذات التدخل الحكومي المحدود. المعاملات على المنتج المتقاطع لـ  $D_{state}$  و D9700 كانت إيجابية بشكل كبير في عينة التدخل الحكومي الكبير وغير ذات دلالة في عينة التدخل الحكومي المحدود. تشير هذه النتائج إلى أنه رغم أنه لم تكن هناك فروق كبيرة في القروض غير العاملة بين البنوك المملوكة للدولة والبنوك الخاصة قبل الأزمة في البلدان ذات التدخل الحكومي الكبير في النظام المصرفي، إلا أن القروض